الديبلوماسية، وبدأت تدخل في حوار مع بعض الاطراف الاسرائيلية التي عرفت باعتدالها او بمناوأتها للصهيونية.

وقد تضافرت عوامل دولية، واقليمية، وداخلية، عديدة ادت الى اعتقاد العراق بأنه قد اصبح مؤهلاً لتسلم زمام قيادة النظام العربي. فقد بدأت مصر تعاني من تراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. كما ادى سوء الادارة السياسية لنتائج حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وعدم قدرة القيادة السياسية في مصر على الاستثمار الصحيح لنتائج هذه الحرب، الى دفع مصر نحو الاعتماد الكامل، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، على الولايات المتحدة الاميركية والقطيعة الكاملة مع الاتحاد السوفياتي، وانتهى المطاف بهذه السياسة الى توجه انور السادات الى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، ثم توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨، واخيراً الى توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في آذار (مارس) ١٩٧٩، وهو ما ادى، عملياً، الى القطيعة مع معظم الدول العربية وانسحاب مصر من قلب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومن ثم من قيادة النظام العربي. في هذه الفترة ذاتها، كان العراق، شأنه شأن باقي الدول النفطية، بدأ يستفيد من تراكم الارصدة المالية التي نجمت عن الارتفاع الضخم والمتزايد في اسعار النفط بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣؛ وبحث العراق عن تسوية لخلافاته مع ايران حول الحدود بين البلدين والحقوق السيادية لكل منهما على شط العرب، وتم التوقيع على اتفاقية بين البلدين تتضمن تخطيطاً جديداً للحدود بينهما، في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٥. وربما كانت هذه الاتفاقية مجحفة ببعض الحقوق العراقية، والتي تمتع بها العراق في ظل اتفاقية العام ١٩٣٧ التي الغتها ايران من جانب واحد في العام ١٩٧٢؛ لكنها كانت ضرورية لتهيئة العراق لدوره الجديد في النظام العربي، خصوصاً وانها ادت الى انهاء المشكلة الكردية في الوقت عينه، بعد ان تعهد الشاه التخلي عن دعم مصطفى البرزاني، قائد القوات الكردية المتمردة. ثم بدأت زعامة صدام حسين القوية تشق طريقها بثبات نحو القمة. وهكذا تضافرت عوامل عديدة ادت الى ادراك القيادة السياسية في العراق انها اصبحت مؤهلة لزعامة العالم العربي. لهذا، لم يكن غريباً ان يتحدث صدام حسين ابتداء من حزيران (يونيو) ١٩٧٥، وهو لا يزال نائباً للرئيس، عن دور قيادي للعراق في العالم العربي. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، أي بعد شهور قليلة من توليه الرئاسة، بدأ صدام حسين يتحدث عن دور تاريخي للعراق. وأكد على «ان العراق والامة العربية بأسرها قد افتقدت الى العناصر اللازمة لبناء القومية: الثروة، والقيادة، والايديولوجية، والتنظيم. وكانت الدول العربية التي امتلكت واحداً، او اكثر، من هذه العناصر قد افتقدت للاسف، في الوقت نفسه العناصر المكملة لها. اما الآن، فلأول مرة تتهيأ كافة هذه العناصر لدولة واحدة هي العراق، ومن ثم فهي مهيأة لدور تاريخي عربي»[٤٩].

ومن المثير للانتباه ان ممارسة العراق لدوره العربي الجديد قد أدى به، تدريجياً، الى ان ينحو نحو مزيد من «الاعتدال» في موقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد وضحت بوادر هذا الاعتدال منذ مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، والذي اتخذ قرارات المقاطعة ضد مصر، بسبب توقيعها اتفاقيتي كامب ديفيد. ويؤكد عضيد داويشه «ان العراقيين قد اضطروا، في هذا المؤتمر، لتعديل موقفهم الثوري السابق والجامد. وتبدو قمة بغداد وكأنها قد زادت من ميل الزعماء العراقيين نحو الديبلوماسية ونبهتهم الى ان المواقف البراغماتية والمعتدلة قد تكون اكثر فعالية من المواقف الثورية التقليدية، من حيث تأثيرها على التوجهات والسياسات العربية»[٥٠]. وقد كان من اهم مظاهر النجاح، في قمة بغداد، حدوث تقارب عراقي ـ سوري، بعد فترة طويلة من العداء والتنافس الحزبي المدمر والمؤامرات المتبادلة. واعتقد الكثير من المراقبين بأن احياء الجبهة